التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط

Economic diversification as a strategic option for achieving sustainable The case Arab oil exporting Countries:development in the oil countries

موسى باهي
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
bahi.moussa23@yahoo.fr

كمال روابنية
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
Kamel.rouinia@univ-annaba.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط. وباعتبار أن النفط مادة "ناضبة" وليست "دائمة" يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحدُّ منه مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فيه التنويع.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، البلدان العربية المصدرة للنفط، التنمية المستدامة، محددات التنويع، النفط.

Abstract :

This study aims to display the importance of economic diversification in the Arab Petroleum Exporting Countries, which is considered as strategic choice to achieve sustainable development, and highlighting the determinants of success in it, especially with current challenges caused by oil price fluctuations. Considering oil as an "exhausting" resource and not a "sustainable" makes us aware of the risks, opportunities, and wasted potential. The study concluded that the question of economic diversification depends on reducing barriers and challenges that limit with the need to benefit from global experiences that have succeeded in diversifying.

Keywords: Economic diversification, Oil-Exporting Arab Countries, sustainable development, Determinants of diversification.

مقدمة:

تعتمد أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة (داخلياً وخارجياً) بغية تحقيق التنويع الاقتصادي. ومن بين العوامل التي تَحُول دون ذلك النمو السريع في إيرادات التصدير الناتجة عن استخراج الموارد والذي يترافق دائما بضغوط ارتفاع سعر الصرف، أو ما يسمى مجازاً بالمرض الهولندي " Dutch Disease"[1] والذي يعمل على تقليل القدرة التنافسية للقطاعات التجارية الأخرى في الاقتصاد، ما يجعل من حتمية تنويع الاقتصادات الغنية بالموارد أمرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصادات الوطنية. حيث تعتبر الإقتصادات العربية نموذجا واضحا للبلدان الغنية بالموارد التي تعتمد على النفط (كمورد ومصدر مالي وحيد)، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي. وهذا يدعم فرضية تعرض الإقتصاد

لمعضلة المرض الهولندي، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

فعلى صعيد الأدبيات النظرية، إحتلت مسألتي النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ وتوصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كل من التنويع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية) وذلك لسببين رئيسين: أولاهما، المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة و / أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي. ثانيا، القطاع الاستخراجي النفطي ذو كثافة رأسمالية وله روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكقاعدة عامة، فهو لا يولّد الكثير من فرص العمل. وبالتالي، فإن الاستثمارات في هذا القطاع وتوسّعها لها آثار ضعيفة على النمو والإنتاجية في الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى تركيز عال في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثير ضعيف على خلق فرص العمل.

لقد أهملت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمُن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثَّم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع –وليس بعملية الإنتاج – لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وهذا ما سمي بنمط من التنمية (تنمية الضياع) مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الإقتصادية (كالمرض الهولندي، لعنة الموارد) الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخدما أمثلاً. أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية).

إن أحد الحلول المطروحة بإلحاح في حالة هذه البلدان هي ضرورة تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي فيه مبادئ الإستدامة بمعناها الحقيقي والشامل. غير أنه لا يوجد حتى اليوم إجماع في الآراء حول تركيبة التدابير الضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن توجد بعض السياسات العامة التي طبقت بشكل واسع في بعض البلدان الغنية بالموارد والتي أدرجت التنويع الاقتصادي باعتباره واحدا من الأهداف الرئيسية في خططتها وبرامجها التنموية. وعلى الرغم من التقدم في تحليل التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية نظريا، إلا أنه على الصعيد الفكري يبقى السؤال الجوهري قائما حول:

هل يعد التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط خيارا تنموي إستراتيجي مستدام؟

وبناء عليه تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل محدداته ودوره كاستراتيجية للخروج من التبعية للإيرادات النفطية والتغلب على المثبطات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في سياق السعي نحو تجسيد أهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض الطرح النظري والتجريبي ونتائجه، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ومن خلال قراءة تحليلية للبيانات ونتائج الدراسات المتوفرة حول واقع البلدان العربية المصدرة للنفط.

1 -مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته: يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويُسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

1.1 -تعريف التنويع : يعرّف " **التنويع**" بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الإقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع " إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو إنخفاض الطلب الظرفي عليها. (2)

وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (3) وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات."

كذلك يعّرف التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق. (4) حيث يعد التنويع الإقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالإفتقار إليه. (5)

حيث من المرجح أن يسمح التنويع الإقتصادي في الإقتصاد ذو المورد الواحد بالخروج من الوضع الذي سماه " Watkins(1963) " في حالة كندا بـ**:** " فخ المنتجات الأولية الأساسية (pièges des produits de première nécesssité). (6)

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنويع الاقتصادي: "يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد".

2.1 -دور التّنوع والتنويع في الاستقرار والنمو: كثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن **التنوع (Diversify)** أو **التنويع (Diversification)**يمكن إعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو، حيث قامت معظمها بفحص وإختبار العلاقة بين التنوع، النمو والإستقرار، وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في التباين الموجود بين التنوع والتنويع. حيث أن الفرق بين التنوع والتنويع هو أن الأول مفهوم ثابت (ستاتيكي) بينما الثاني هو مفهوم متحرك (ديناميكي)، حيث أكد ذلك كل من:

- كورت وسيجل "Kort & Siegel" (1994)؛ ذكرا بأن اقتصاد إقليم ما يصبح أكثر تنوعا، بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم؛
- آكبادوك "Akpadock " (1996)؛ وضح في مقال له أن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على:" تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغييرات هيكلية في المستقبل للإقتصاد الوطني"؛
- كيليان وهادي Killian & Hady ذكرا أنه :" من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الإقتصادات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو".

أما على صعيد الدراسات التجريبية، توصل الفكر إلى نتيجة غير حاسمة في تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بالتنوع وعلاقتها بالنمو والإستقرار، ذلك أن فحص وإختبار الإرتباط بين التنوع والنمو والإستقرار من جهة، والتنويع والنمو والإستقرار من جهة أخرى يعتمد على تحديد ماهية التنوع والتنويع. حيث أن[7]:

- سيجل وآخرون" Siegel & al " (1995): قدموا تحليل حول كيفية استخدام مصطلح التنوع والتنويع من منظور المنظمة الصناعية، نظرية القاعدة الاقتصادية، نظرية الدورة التجارية الإقليمية ، نظرية التجارة ، نظرية المحفظة المالية ، والنظريات الاقتصادية الإقليمية والموقع ، نظرية التنمية الإقتصادية .
- ماليزي وكه "Malizia & ke": عرفا التنوع بإعتباره " مجموعة متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يعكس الإختلافات في البنية الاقتصادية.... ويقاس في وقت محدد" أما " التنويع الاقتصادي هو العملية التي تزيد من حالة التنوع على مر الزمن".
- آتران (Attaran) في (1987) قدم تعريف التنوع بأنه: " وجود في بلد ما عدد كبير لأنواع مختلفة من الصناعات"؛
- بار"Parr"، (1965)وضح بأن التنوع هو: "إلى أي مدى يتم توزيع النشاط الاقتصادي للبلد بين عدد من الأصناف"، أو هو" من حيث العمالة التوازن في جميع فئات الصناعة.

3.1-أنماط التنويع الإقتصادي: يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع. أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) **المحلي** لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا، على صعيد **الصادرات**، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:[8]

أ. تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

ب. تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدّعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة **تنويع المنتجات** و**تنويع الأسواق** معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

4.1- أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي: يعتبر **الخطر** عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارًا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والإزدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي". [9]

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، بإعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة. وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعة وغيرها). وفيه هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة (ساكس ويرنر، 1995؛ أوتي، 2004؛ روس، 2001؛ ستيفنز، 2003). ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة وفق وجهة نظر الكتاب إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر: [10]

- **مشكلة التذبذب**: أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة الدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير؛
- "**المرض الهولندي**: ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛
- **الآثار المؤسسية**: من بين الآثار السلبية لتربح (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد.

غير أن الجدل القائم بشأن "لعنة الموارد" لم يتوصل إلى إجماع نهائي بشأن إشكالية ما إذا كانت الموارد المعدنية والنفطية تمثل بالضرورة عبئاً على النمو الاقتصادي وتم التنويع؟ ففي السنوات الأخيرة برز إتجاه قوي من بين رواده (روديغرRudiger (2006)؛ ماكسويل Maxwell (2004)؛ ديفيس وتيلتون Davis and Tilton (2005)؛ ساكس Sachs (2007) أكد على أن:[11]

- الدول الغنية بالموارد سوف تستمر في استغلال مواردها؛
- الموارد المعدنية والنفطية ليس نعمة أو نقمة، بل تعد فرص قوية؛
- القضية الأكثر إثارة للاهتمام تتمثل في كيفية استغلال الفرص بنجاح لخلق التنمية الاقتصادية وتجنب النكسات التي عانى منها الآخرين.

أما على الصعيد التجريبي، بالإستناد إلى عينة تتكون من 97 بلدا ناميا خلال (1971 و1989)، وجدت جيفري ساكس Jeffrey Sachs(1995) علاقة معنوية سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. كما قام ألبرت بيريAlbert Berry (2008)، من خلال الإعتماد على تحليل المقارن لمجموعة من البلدان هي: إندونيسيا، فنزويلا،

تشيلي، ونيجيريا، وتوصل لنتائج سلبية لأثر الموارد في خلق فرص العمل وتوزيع الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن. كما فسّر تيري كارلTerry Karl (1997) كيف أن البلدان النامية المصدرة للنفط تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل النفط كموارد جبائية، وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة. ويشير روزماري ثورب Rosemary Thorp (2012) إلى أن الدول المنتجة للنفط والمعادن لديها بشكل عام مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل ، على الرغم من أن في بعض الحالات الاستثنائية، مثل شيلي وبوتسوانا التي تتوفر على مؤسسات قوية منعت الآثار الضارة وسمحت بتحقيق النمو والتنويع. واستنادا إلى تحليل مقارن لبيرو وبوليفيا والإكوادور قام بيبينكتون (Bebbington) عام2013، بتحليل آثار الأنشطة الاستخراجية على التنمية المحلية في مناطق التعدين واستخراج النفط، وتوصل إلى وجود روابط ضعيفة بين الصناعات الاستخراجية على الاقتصادات المحلية بشكل عام، فضلا عن الحصيلة هزيلة لمشاريع التنمية المحلية المدعمة من قبل الشركات الاستخراجية. كما أن مناطق النفط والتعدين تأثرت بشدة جراء التدهور البيئي الحاد. كما أشارت بعض دراسات الحالة، في معظم الحالات، لإرتفاع سيناريوهات الصراعات الاجتماعية عند إعادة التوزيع نتائج التنمية بشكل غير مناسب أو منصف. وبشكل عام، فإن البلدان التي تعتمد على صادرات النفط أو المعادن ضعيفة وهشة، كما أنها تساهم بسجل ضعيف في النمو الاقتصادي والتنويع والتنمية المؤسسية وخلق فرص العمل والإنصاف. (12)

كما أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في خمسة اعتبارات أساسية:(13)

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

2-نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي: احتلت مسألة النمو والتنويع االإقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يُعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج Y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنُتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني. (14)

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد إعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الإبتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها " التدمير الخلاق " Creative destruction ". كما أظهر باسينتي Pasinetti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس، بالقول:" إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود

من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الإبتكار والتنويع بإستمرار". كما حدد جان جاكوبس Jane Jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والإبتكار والنمو.

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير؛ ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركّزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، -خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية-من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس Nurkse (1953) هيرشمان(1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للإقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية.[15] وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.[16]

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة. غير أن، هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Imbs وWacziarg، الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جداً.[17] ونقطة الإنعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10،000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.

الشكل رقم 1: المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني (يساراً) والمنتجات الجديدة (يميناً)

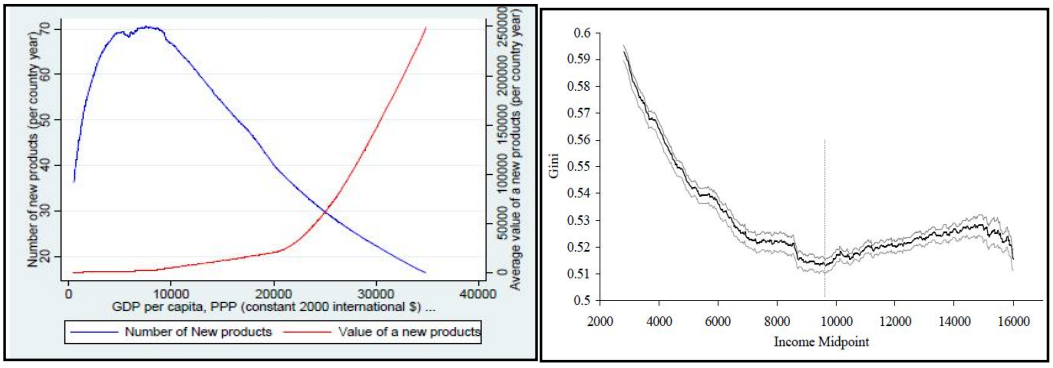

Sources: Imbs J &Wacziarg R, **"**Stages of diversification", American Economic Review, 93(1), 2003, pp, 63-86 (left- hand side graph); (2) Cadot O& Strauss-Kahn, "Export diversification: what's behind the hump? ", The Review of Economics and Statistics, 93(2), 2011, pp590-605.

كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة (نفطة) معينة من الدخل (حددتها الدراسة بين 7000-10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى

إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهمين. وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة إرتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو". وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى طفرات التنويع). وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (أنظر الشكل 2). فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعاً أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات (أنظر الشكل 2).

الشكل رقم 2: العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو

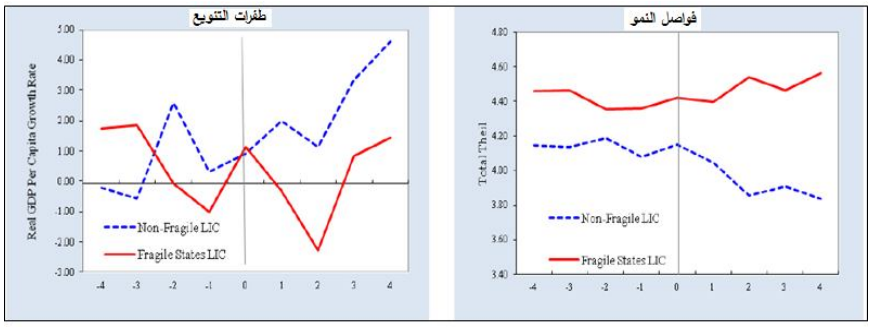

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF Discussion note, December 2012, p-18.

إن إرتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية. يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للإستفادة من وفورات الحجم وتكون طريقا إلى التكنولوجيات الجديدة والآثار غير المباشرة للمعرفة، ويقول لوكاس (1993) أن إدخال بإستمرار منتجات جديدة بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية والإرتقاء في سلم الجودة.

كما أكد أغيون وهوايت Aghion&Howitt (1992) على أهمية الإبتكار والإرتقاء في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والإرتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع. وتشير الأدلة إلى أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط إرتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلي. وقد وجدت بعض الدراسات أيضاً أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق، وذلك حتى بعد السيطرة على الظروف الأولية، المؤسسات، التنمية المالية، وعوامل النمو الأخرى. [18] (انظر الشكل 3)

الشكل رقم 3: تنويع التجارة والنمو: البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية

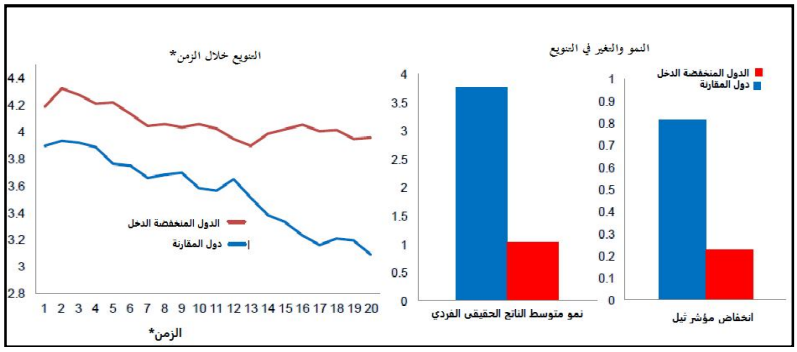

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversifivation in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF DISCUSSION NOTE Dicember14, 2012p-18.

ملاحظة: * بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض، الوقت = 0 في عام 1990. وبالنسبة للبلدان القياس، الوقت = 0 في السنة الأولى عندما تصحيح الدخل -تعادل القوة الشرائية 1200 دولار (على وجه التحديد، 1963 في المغرب، 1964 في تايلند، 1970 في سريلانكا وباكستان، و1973 بالنسبة لإندونيسيا).

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع. حيث أثبتت اغلبها أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

3- دور التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة: تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. والتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد السواء. ولقد أكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة " بورتلاند" (1987) على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

والتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجية تطوير؛ والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات. ولقد حدد التقرير مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة[19]:

- مفهوم "الحاجات"، ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى؛
- فكرة الحدود من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، بإعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، بإعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي. كما أنه (أي التنويع)، يؤسس لإقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. [20]

4-محددات نجاح إستراتيجة التنويع الإقتصادي في "البلدان العربية المصدرة للنفط [21]": إن نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي العربي، تكشف لنا حقيقة أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة وواحدة أو عدد محدود من السلع. وهذه السمة من شأنها تجعل هذه الإقتصادات عرضة للتقلبات والآثار على مستوى الاقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المولّد من إنتاج هذه السلع أو اعتماد عدد آخر من القطاعات الاقتصادية على إنتاجها. ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمراً غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصاية تأخذ بعين الإعتبار هذا الواقع تكون منطلقا لتوجه عربي لتنويع مصادر الدخل بحيث تعمل على تفادي الإختلال

الهيكلي في الاقتصاد العربي، وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من إختناقات عديدة. وهذا يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات.) بالإضافة إلى السياسات ناجعة من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية (كالإستثمار، التجارة، الأعمال الحرة.).

1.4-حقائق نمطية في" البلدان العربية المصدرة للنفط":

1) اقتصاديات المورد الواحد: تعتمد الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط على مورد واحد يهيمن على كل مسار الاقتصاد، فالنفط بإيراداته الجارية يمثل العنصر الرئيسي، ويكاد يكون العنصر الوحيد تقريبا في بعض البلدان، لتمويل التنمية. والمشكلة أن هذا العنصر الرئيسي وربما الوحيد تقريبا للإيرادات التي يعتمد عليها تمويل النفقات الجارية، وتتداخل فيه عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي، كما أن العوامل الخارجية أقوي في تحديد حجم الإنتاج والأسعار النفط، وبالتالي تحديد الإيرادات من هذا المورد.

الشكل رقم 4: تقلبات إيرادات الموارد والنفقات الحقيقي (معامل التغير: متوسط 1992-2011)

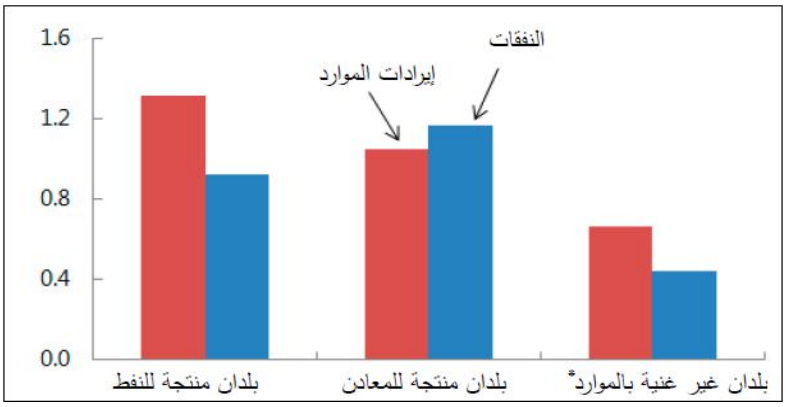

ملاحظة: *إجمالي الإيردات الحقيقة

المصدر: تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق عام 2015.

ويبرز الشكل (4) ان البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والمعادن تشهد تقلبات أعلى في الإيردات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد، وغالبا ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان الغنية بالموارد، حيث إن تقليل من حدة التقلبات الحادة في الإيردات النفطية وآثارها على مفردات الاقتصاد الوطني تتطلب التوجه نحو إعتماد إسترتيجيات بديلة.

ولما كانت هناك عوامل خارجية تلعب دورا رئيسيا في حجم إنتاج النفط وأسعاره، فإن مقدار إيرادات النفط مرهون إلى حد كبير بتلك العوامل الخارجية، ولهذا فإن الطلب على نفط البلدان العربية، وكذلك تحديد أسعاره، من غير الممكن تقديرهما على المدى الطويل. وربما يزيد الطلب على النفط، وربما ترتفع أسعاره، غير أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون بأن حجم الإنتاج وكذلك مستوى الأسعار لن يصلا إلى ما وصلا إليه خلال حقبة الطفرة النفطية. بل كان من إفرازات هذه الأخيرة أن زادت الإعتماد على النفط، ولعدم وجود توجه تنموي سليم، وإرادة جادة تدعم هذا التوجه، فإن عائدات النفط وفوائضها المتراكمة أوجدت جواً من اللامبالاة والتفريط والإسراف، بحيث ظلت البلدان العربية تقريبا بالنسبة إلى إعتمادها على النفط عند النقطة نفسها، وإن أبرزت بعض الإحصاءات الزيادة في حجم الإيرادات من مصادر أخرى، فهي زيادة نتج جزء منها عند التقلص في حجم العائدات من النفط. ثم إن الموارد الأخرى يمثل جزء منها أيضا بعض الصناعات المعتمدة على النفط والغاز ويمثل جزء آخر منها بعض مردود إستثمار الفوائض

المالية من النفط، ولا يمثل إلا جزء يسير منها إيرادات جهات حكومية ومؤسسات عامة لقاء خدمات. وهذا النمط التنموي في هذه البلدان جميعها هو نمط عشوائي غير مستديم. (22)

2) اختلال البنية الهيكلية للإقتصادات العربية: في كل من هذه البلدان، النشاط الاقتصادي، الإيرادات الضريبية، عائدات التصدير والعملات الأجنبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط إلى حد كبير. والجدول رقم (1) الذي يبرز مؤشرات الإعتماد شبه المطلق على النفط، حيث على مستوى (23):

أ. **النشاط؛ الهيدروكربوني والأنشطة الحكومية؛** (التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط) يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ما عدا في الجزائر والبحرين واليمن والإمارات العربية المتحدة. ففي ليبيا على سبيل المثال الحصة غير النفطية وغير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي تمثل 1/6 من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، النشاط في القطاعات غير النفطية وغير الحكومية في حد ذاته غالبا ما يعتمد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي لصناعة القيمة المضافة في البلدان العربية المصدرة للنفط، تشتمل على المصافي، والكيميائية، والتعدين الأخرى / الصناعات الاستخراجية، أي الأنشطة التي تشتق من صناعة النفط وبعض القطاعات غير النفطية (على سبيل المثال، البناء في بعض البلدان) تعتمد بشكل كبير على التدخل الحكومي.

ب. **الإيرادات المالية**: حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع البلدان. ففي عام 2014، تراوحت حصة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات 47 % في اليمن إلى 94 % في العراق وبلغت المتوسط 77 % في مجموعة الدول العربية النفطية.

ج. **الصادرات؛** بالمثل، في جميع البلدان باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعد النفط أهم سلعة في الصادرات ويمثل النفط أكثر 80 % من إجمالي الصادرات وذلك في نصف البلدان المجموعة، وأكثر من 60 % في كل منها باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول (01): البلدان العربية المصدرة للنفط: مؤشرات إقتصادية مختارة، 2014

البلد / المؤشرات	الجزائر	البحرين	العراق	الكويت	ليبيا	عُمان	قطر	السعودية العربية	الإمارات العربية	اليمن
النشاط										
ن م إ الإسمي (GDP_N) (بليون دولار أمريكي)	213.5	33.9	223.5	172.6	41.1	77.8	210.1	746.2	399.5	432
ن م إ الإسمي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010-2014)	11.8	8.2	15.6	10.5	10.3	11.1	17.2	12.2	9.7	13.2
ن م إ النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	27.1	24.0	46.5	62.9	38.5	56.1	51.1	42.6	34.3	19.5
ن م إ غير النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	72.9	76.0	53.5	37.1	61.5	43.9	48.9	57.4	65.7	80.5
ن م إ الحقيقي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010-2014)	3.1	4.0	6.5	3.4	2.0	4.5	9.3	5.2	4.5	0.4
الإيرادات المالية										
الإيرادات النفطية (حصة من الإجمالي) *	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	76.8	63.5	47.3	47.3
الإيرادات غير النفطية (حصة من الإجمالي) *	40.8	13.2	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	36.5	52.7	52.7
صادرات السلع والخدمات، 2014										
صادرات النفط والغاز (حصة من الإجمالي)	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
الصادرات غير النفطية (حصة من الإجمالي)	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1

المصادر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لـ: منظمة العمل الدولية، البنك العالمي؛ منظمة التجارة العالمية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي،2014.

3) القطاع الخاص في معظم الدول العربية المصدرة للنفط لا يزال صغيرة في الحجم: العديد من الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط مملوكة للدولة ومعظمها تنشط في الخدمات العامة المرتبطة بها، ولا يزال القطاع الخاص صغيراً في العديد من هذه الاقتصادات.

4) عدم قدرة القطاع النفط على استيعاب قوة العمل المتنامية أو ان يكون مصدرا مستداما للوظائف: حيث يهيمن النفط على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط ويساهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة و / أو الخدمات التابعة الطاقة. غير أن صناعة الطاقة، عادة ما تكون ذات كثافة رأسمالية عالية ولا تولد إلا فرص عمل قليلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

5) الحصة كبيرة من فرص العمل في عديد البلدان يتم توفيرها من طرف الحكومة (الوظائف الحكومية)، وتموّل من خلال عائدات النفط المتقلبة وغير المتجددة: في العديد من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، والقطاع العام هو المصدر الرئيسي للعمالة. في الجزائر والعراق على سبيل المثال، يستوعب القطاع العام أكثر من 40 % من إجمالي العمالة. في المتوسط في أي مكان آخر في العالم، نحو 90 % من الوظائف يتم توفيرها في القطاع الخاص. ويتم تمويل التكلفة المالية للوظائف الحكومية معظمها من عائدات النفط المتقلبة. كما أن التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما نتج عنه ظهور خلل في سوق العمل بين الدول العربية النفطية وغير النفطية بالرغم من الفوائض المالية العربية، فإنها لم تساهم في زيادة وتطور القاعدة الإنتاجية العربية، لعدم استثمار تلك الفوائض محليا بما يساهم في تقليل الخلل القائم في الهيكل الاقتصادي العربي[24].

الشكل رقم 5: البلدان العربية المصدرة للنفط: الناتج المحلي الإجمالي النفطي والتوظيف في الصناعات الاستخراجية (حصة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، بالمئة)

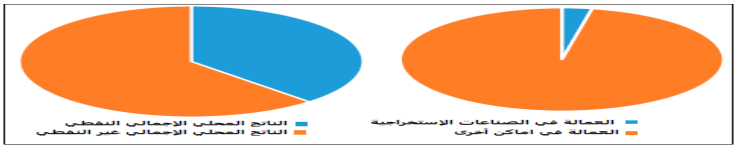

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab
Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- 14.

1) **حجم الاقتصادات والناتج المحلي الإجمالي الفردي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان.** وتتقدم المملكة العربية السعودية بأكبر اقتصاد، مع ناتج محلي إجمالي اسمي 746 بليون دولار أمريكي بينما البحرين تعد أصغر منها بكثير، بناتج محلي إجمالي 34 بليون دولار أمريكي. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تفاوت بشكل كبير جدا في عام 2014: وكانت قطر واحدة من البلدان الأعلى نصيب في الناتج المحلي الإجمالي الفردي في العالم بالقرب بحوالي 94.000، دولار (ومن بين أعلى معدلات العالمية عندما تقاس من حيث تعادل القوة الشرائية).

الشكل رقم 06: الناتج المحلي الفردي غير الحكومي وغير النفطي عام 2014

(بألاف الدولارات الأمريكية)

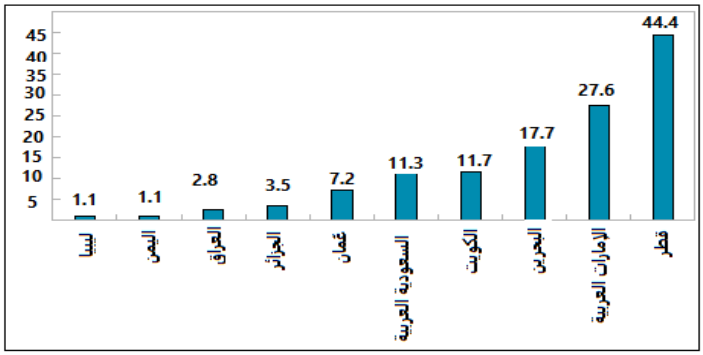

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- .12

6) ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي: على الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما أكبر من غيرها في تنويع اقتصاداتها، فإن معظم مؤشرات كالتعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط أقل مما عليه في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع في مناطق أخرى؛ حيث أن إنخفاض التنوع الإقتصادي يعني إنخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تحليل البيانات الصناعة العربية تبين أن ترتكز الإستثمارت على تكرير النفط و البتروكيماويات.

الشكل رقم 7: مؤشرات التنويع الاقتصادي البلدان المصدرة للنفط

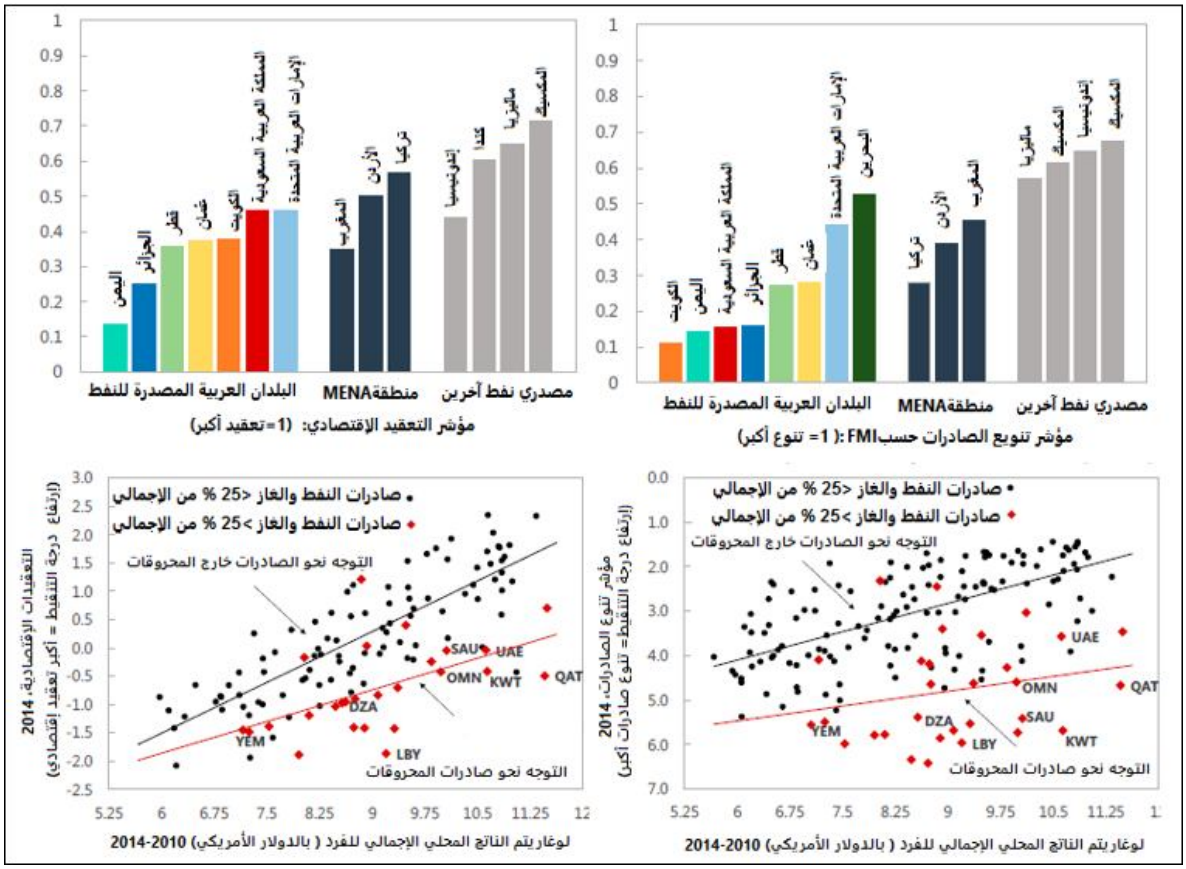

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab
Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- 10

وكما يوضح الشكل علاه رقم 04، مؤشر تنوع الصادرات يعد ضعيفا بشكل كبير مقارنة بالبلدان الأخرى تعد مصدرة للنفط (المكسيك، النرويج)، وتحتل الإمارات العربية أعلى معدل من بين الدول العربية في التنوع التصديري، غير أن نسبة كبيرة من صادراتها غير النفطية تتضمن سلع إعادة التصدير (re-exports). (أنظر الشكل-4)

2-واقع وسياق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط: التنويع الاقتصادي مسألة محورية في استراتيجيات التنمية البلدان النفطية لبناء اقتصاد مستقبل غير نفطي. ومع ذلك، التنويع الاقتصادي لا يمثل استراتيجية جديدة في دول العربية المصدرة للنفط. فلقد كان دائما حاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن. غير أنه للغاية السنوات الأخيرة، دفعت خطط التنمية في هذه البلدان دفعت ضريبة كلامية فقط بشأن هذه الأهداف عوضا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتحقيق استراتيجية التنويع.

1) **إن التنويع اقتصادي العالي يعتبر كدرع اقتصادي يحمي من تقلبات سوق النفط العالمية:** تشهد البلدات العربية المنتجة والمصدرة للنفط تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد. وكثيرا ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد (انظر الشكل-5).

الشكل رقم 8: التقلب في الإنفاق الإستثماري الحكومي والتعقيد الاقتصادي، 2014

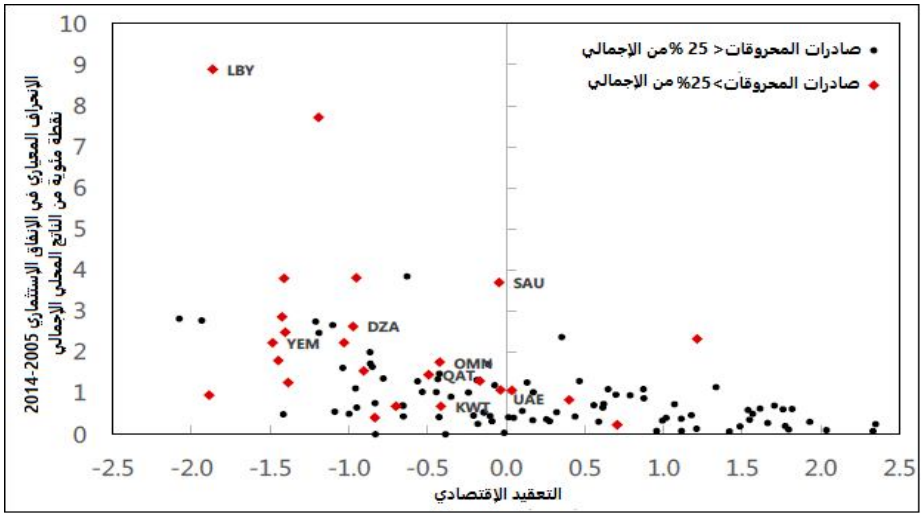

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p-15.

ومن جهة أخرى، تعد إدارة الإستثمارات العامة في البلدان المصدرة للنفط، في ظل التقلبات إيرادات النفط أمراً ضرورياً، وذلك من خلال تقييم كفاءتها بما يتيح إمكانية تخصيص الموارد على نحو أفضل، ويعطي دفعة لمكاسب النمو في اقتصاد البلاد. فعندما تنخفض أسعار النفط-كما حصل في عام 2014-فإن البلدان المصدرة للنفط تشهد تراجعا كبيرا في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام (كنتيجة لذلك)، ميزان الحساب الجاري و(امكانية) الاحتياطيات الدولية. كما أن تقلص عائدات النفط يؤثر على الاستهلاك المحلي والعديد من فرص العمل في البلدان المصدرة للنفط خاصة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأداء القطاع النفطي. في فترات الإنكماش، قد يكون عديد الباحثين عن فرص العمل قليلة، وهو ما يعني أن الدخل قليل واحتمال ضئيل لزيادة ثروة الأسر[25].

1) يعمل التنويع على إستدامة النمو الاقتصادي عندما تنضب الموارد النفطية، باعتبار النفط موردا قابل للنضوب، فإن عائدات النفط سوف تتضاءل في نهاية الأمر: فبينما بعض الدول العربية المصدرة للنفط لديها إنتاج نفطي أفقي طويل الأجل، فإنه من المتوقع أن تنضب موارد النفط والغاز في المستقبل المنظور في عدد من البلدان الأخرى (مثل البحرين وسلطنة عمان). موارد الحكومات سوف تتراجع وبالتالي ستضعف قدراتها على دعم النمو الاقتصادي. وتقتضي عملية استدامة النمو تطوير قطاعات جديدة لتولي وتوفير مصادر بديلة للإيرادات عندما تتضاءل صناعة النفط والغاز بشكل كبير. كما ينبغي أن يصبح الاستثمار الخاص دافع قوي للنمو وذلك في حال عدم توفر إمكانية الحفاظ على الاستثمارات العامة بمعدل كبير.

الشكل رقم 9: تطورات وتقديرات الإنتاج النفطي للبلدان العربية المصدرة للنفط

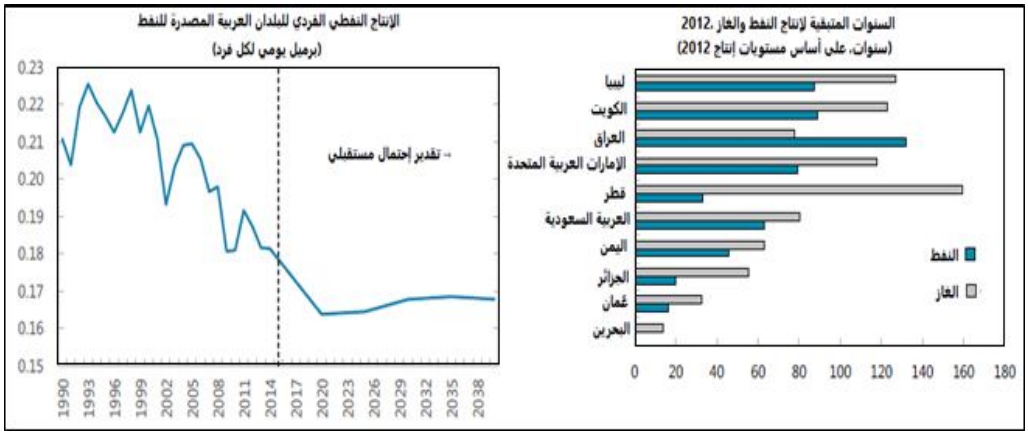

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p-17.

2) إستخدام الإيرادات النفطية العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي: إن الإقتصادات العربية النفطية تعاني من تراجع وتدهور القطاع التقليدي لصالح قطاع السلع الأولية (الإستخراجية) وقطاع السلع غير المتداولة، مع توفر رأس المال المادي وموارد نفطية كبيرة تدر دخلاً وعملات أجنبية من المفروض أنها تحقق تنوعاً إقتصادياً، غير أن العائدات النفطية الضخمة لتلك البلدان ، التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة والزائدة عن الحاجة، أدت إلى توسع الطبيعي في الإستهلاك إذ تحول المجتمع في معظم هذه البلدان إلى مجتمع إستهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر على الهياكل الإنتاجية. فلقد أهملت الدول النفطية العربية أهمية رفع كفاءة الطاقة البشرية وإنتاجها مما أدى إلى إنخفاض إنتاجية العمل، ومن تم تكلفة السلع المنتجة ونوعيتها وحجمها، مما أضعف قدرتها على منافسة السلع والخدمات المستوردة، كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الإنتاجي لإقتصاديات تلك الدول لإعتمادها على القطاع النفطي وتجاهل دور العنصر البشري في عملية تنويع الهيكل الإنتاجي[26].

ومع مرور أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال العقود الأربعة الماضية بعدة تقلبات، أصبحت دول العربية النفطية أمام مهمة غاية الأهمية وهي كيفية إستخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في تقوية الاقتصاد الوطني وتنويعه بطريقة تحقق أقصر مردود، وقد دار جدلاً كبير بين الإقتصاديين، حول أين وكيف ومتى تستخدم هذه الإيرادات، وهل تستخدم في الإستثمار الداخلي أو الخارجي؟ أم كليهما معاً؟ وفي أي قطاع تستخدم؟ غير ان قراءة للبيانات الاقتصادية ولسياسات المتبعة في هذه البلدان يوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي تؤشر على:

- تمثل عملية استخدام الإيردات النفطية في الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري إتجاهاً بديهياً، غير ان عدم قدرة هذه البلدان على ضبط نفقاتها سيما التحكم في الإنفاق الإستهلاكي مقابل تراجع مردود الإنفاق الإستثماري نسبيا، بالإضافة إلى عدم مرونة الإنفاق بقدر كبير تجاه التقلبات الدورية لأسعار النفط. كلها تنعكس على الأداء الاقتصادي وتذبذبه. وهكذا يمكن القول إن نجاح هذه الدول في استخدام الإيردات النفطية لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط إستخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات. [27]
- أدى تطور الأسواق العالمية الاقتصادية عامة والمالية خاصة، من حيث وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من الكفاءة، وزيادة الإندماج المالي الاقتصادي إلى سهولة إنتقال رؤوس الأموال الفائضة التي حصلتها البلدان النفطية العربية من خلال الطفرات النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الإستثمارات الخارجية العربية، إذ ارتفع الإستثمار الخارجي المتدفق من دول الخليج العربي للمدة (2003-2008) بأكثر من 09 ميار دولار. هذه الإستثمارات توزعت على شكل

ودائع في بنوك غربية، عقارات ومشاريع في بلدان نامية،كما أنشأت هذه الدول صنايق الإستثمار او التحوط يهدف عزل أثر التقلبات في الإيردات النفطية عن الإقتصاد المحلي.

- إن صناديق النفط السيادية العربية اعتبرت كخيار لتجنب مصيدة المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، كما اعتبرت ضمانة لحفظ حقوق الأجيال القادمة للتغلب على طبيعة النفط غير المتجددة، وتعتبر غالبية الصناديق السيادية العربية حديثة النشأة بإستثناء دول مثل الإمارات المتحدة، عمان وقطر (أنظر الجدول 02)، كما ان مصدر تمويلها يتاتى من الإحتياطات الرسمية من صادرات النفط والغاز[28].

الجدول (02): صناديق الثروة السيادية في بعض البلدان العربية المصدرة للنفط

البلد	الصندوق	الأصول (بليون دولار)	سنة التأسيس
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار	875	1976
المملكة العربية السعودية	صندوق الإستثمارات العامة/ ساما	300	-
الكويت	الهيئة العامة للإستثمار	234	1953
قطر	جهاز قطر للإستثمار	50	2005
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43	2000
البحرين	وكالة إستثمار البحرين (BIA)	30	1983

Source: Bryan J. Balin, " Sovereign Wealth Funds: A Critical Analysis", Submitted for review and Approved, The Johns Hopkins University School of Advanced International Studies (SAIS), Washington, 2008, p -03.

غير أن إستراتيجية استخدام الإيرادات النفطية هذه لا تخلو من عيوب، حيث تتسم جميع الصناديق العربية بالغموض، إذ لا يوجد (حسب الدراسات) صندوق سيادي عربي واحد يتمتع بالحد الأدنى من الشفافية: أهدافها غير واضحة المعالم ولا تصدر تقارير مفصلة عن عملياتها وتفصح عن معلومات دقيقة عن موجوداتها وحساباتها مقارنة بتلك النرويجية أو الكندية والأسترالية. فعدم توفر الشفافية في إدارتها ومتابعة التدفقات الإستثمارية في الداخل والخارج، وخطر تجميدها في حسابات بنكية، واستخدامها لمعالجة الخلل في الاقتصادي العالمي كالأزمات عوضا من أن تعالج الخلل الهيكلي في الاقتصاد المحلي وتعمل على تغطية فجوة الإدخار المحلي العربي، حيث هبطت مقدرة هذه الصناديق في الآونة الأخيرة، تحت تأثير عدة عوامل في مقدمتها تراجع أسعار البترول، وتطلع حكوماتها لمزيد من الإنفاق على الاقتصاد المحلي وعدم إستثمار أرباحها لتعويض هبوط أسعار النفط، وتداعيات الأزمة العالمية[29].

3) القطاع الخاص من شأنه أن يوفر مصدرا لتنافسية أكثر واستدامة النمو والتوظيف: إن جانب من الزيادة في التنويع الاقتصادي، تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المربحة، حيث من شأنه أن يوفر مصدرا أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة، والحد من تعرض إجمالي العمالة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات البلاد، وخلق فرص عمل لتلبية إحتياجات القوى العاملة المتنامية ضروري لتعززي التنويع.

وبناء على ما سبق فإن التنمية الاقتصادية بحاجة إلى تمويل مستدام أي يتسم بالإستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة. كما أن عملية التنمية والتقدم الإقتصاديين لا يتوقفان على مدى توفر النفط على الرغم من أهميته، فكثير من دول العالم المتقدمة لا تمتلك هذا المورد بل تستورده مقابل إعتمادها على تطوير قطاعات وأنشطة اقتصادية تستأثر بأهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وإدراكاً لطبيعة النفط والعوامل التي تؤثر في اقتصاديات، لاسيما في كونه سلعة عالمية شديدة المرونة والتأثر بالمتغيرات التي تنتاب الاقتصاد العالمي، ما يجعل الإعتماد الدائم وشبه الرئيسي على ريعه محفوف بالمخاطر، تأتي أهمية التصميم الجاد لتأمين اقتصاد متنوع المصادر يعتمد على النفط ولا يقتصر

عليه بالقدر الذي يسمح به العمر الاقتصادي للنفط ضمن شروط السوق العالمية، مع إرفاق ذلك بإعداد وتصميم توجه جاد لتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة صلبة قوية للإقتصاد. وعليه يمكن إجمال هذا التوجه التنموي للبلدان العربية المصدرة للنفط، في تبني استراتيجية قائمة على محوريين أساسين [30]:

المحور الأول: إدارة قاعدة الموارد النفطية بأسلوب أمثل وذلك بذل الجهد لإستغلال النفط على الوجه السليم واتخاذ تدابير الإستهلاك والإنتاج معاً، والتصرف الرشيد بالموارد المالية التي تحققها الصادرات النفطية، وصياغة رؤيا تتضمن آلية لتوظيف الفوائف المالية التي تجمعت لديها جراء الصدمات النفطية الأخيرة

المحور الثاني: رسم ملامح للتنمية البديلة طويلة الأمد والتي تنطلق من استراتيجتين:

- **الإستراتيجية الأولى**: تقتضي تقليل الإعتماد على النفط، عن طريق زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة وتطوير التصنيع، وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية العربية شرطاً أساسياً لنجاح هذه الإستراتيجية.
- **الإستراتيجية الثانية**: إعادة تقييم خطط التنمية والإنفاق بشكل معتدل، دون تطرف لردود الفعل حالياً أو مرحلياً، والتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الإطار.

الخلاصة:

تطرقت هذه الدراسة إلى عملية التنويع الاقتصادي في سياقين، الأول تعلق بالجانب النظري، حيث تم استعراض الحجج والفكرية والتجريبية التي ترتكز عليها استراتيجية التنويع كخيار تنموي لاسيما للبلدان المورد الواحد، والثاني متطلبات استراتيجية التنمية المستدامة من خلال إبراز الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط. وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة. فلقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعله أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولايزال يواجه بالعديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه، ويحول دون من إعادة ترتيب مسار التنمية القائم على النفط. بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية، وفيما يلي جدول يلخص السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب إتباعها سعياً لتحقيق التنوع الاقتصادي.

جدول رقم (3): التوصيات الرئيسية بشأن سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط

سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي
• تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية. • التأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة. • تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك. • وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط. • تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.
الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص

• تبسيط البيروقراطية الحكومية. • تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها. • تعزيز زيادة التكامل التجاري • مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة (كتبسيط اللوائح وتسهيل حل النزاعات العُمالية، ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة)، وتعزيز ظروف عمل أفضل. • خفض الإقراض الموّجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل. • تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص
• تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين • زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً. • تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. • تقديم / تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل. • الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام. • تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.
السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا
• تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد(الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية. • تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور. • دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد. • تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية. • تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

الهوامش والمراجع:

(1) -مصطلح "**المرض الهولندي**" و"**لعنة الموارد**" غالبا ما يتم استخدمهما كبديل عن بعضهما البعض، غير أنهما ليس مصطلحين مترادفين، فلعنة الموارد تشمل على كل الآثار السلبية المفترضة للنفط على التنمية، في حين يشير المرض الهولندي إلى جانب واحد من لعنة الموارد، وهي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة الموارد الطبيعية (في حالة هولندا: كان الغاز الطبيعي).

(2) - Martin. Hvidt , " **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends "** Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p-04.

(3) - Le-Yin Z HANG," UNFCCC, "**Workshop on Economic Diversification"**, Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003, p -07.

(4)-TheNine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", UNFCCC, 1999, p-01.

(5) - Johon E. wanger, "**Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of** Confusion ", the journal of Rrgional Analysis & policy, JRAP, 2000, p-02.

(6)- المنتجات الأولية الأساسية هي منتجات قاعدية مثل القمح، الخشب، السمك، والتي كانت منتجات تصديرية واستراد في بدلية تاريخ كندا.

(7) - Johon E. wanger, "**Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion "**, the journal of Rrgional Analysis & policy, JRAP, 2000, p-04.

(8) - GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP**"**, tool 4, "Diversification **– Domestic and Export Dimensions**", on website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015.p-15.

(9) - Martin. Hvidt , " **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**" , Kowait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p-05

(10) - United Nations, "**The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secretariat** ", Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p-23.

(11) - United Nations, "**The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secrrtariat "**, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p- 25.

(12) - Carlos Larrea, "**Extractivism, economic diversification and prospects for sustainable development in Ecuador**", present to "Latain **american and the shifting sands of Global power**", Conference on" Extractivism in the America and Australia, National University, Canberra, September 11and 12, 2013, p- 05.

(13) - **"Workshop on Economic Diversification"** pre-sessional experts meeting, UNFCCC Workshop Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003,p-06

(14) - Dominik Hartmann, Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p-04.

(15)- Dominik Hartmann، Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p- 05.

(16) - Hossein Pirasteh & al,**"Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification? ",** Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009, p-107.

(17) - United Nations**,"The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**" ,Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016 , p- 09.

(18) - Chris Papageorgiou and Nikola, " **Economic Diversifivation in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications**", IMF, STAFF Discussion note, Dicember14, 2012, p-02.

(19) - UN Documents Gathering a body of global agreements, "**Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development**": http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.

(20) - Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "**Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**", authors & Scientific Research publishing,2015:http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p- 89.

(21) -ركزت الدراسة على بلدان العربية المصدرة للنفط والتي تنتج وتصدر **النفط.** وتضم كل من: **الجزائر، البحرين، العـراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.**

(22) -أسامة عبد الرحمن،" **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد:** مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيـروت، الطبعة الأولى، 1988، ص-70.

(23) - IMF، STAFF،" **Economic diversification in Oil –Exporting countries**"، Annual Meeting of Arab Ministers of Finance، Manama، Bahrain، April 2016، p-14.

(24) -حسين عبد الله وآخرون، " **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، طبعـة 1، 2007، ص 90.

(25) -يوسف عبد المجيد وآخرون،" **الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص -387.

(26) – علي خليفة الكواري،" الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لـدول الخلـيج العربي"، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت ط1، 2009، ص217.

(27) -حسن أبو طالب، التقرير الإستراتيجي العربي(2006-2005)، مركز دراسات السياسة استراتيجية، الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص ص 392-393.

(28) -صباح نعوش، " الصناديق السيادية العربية " على الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/11/20، (تاريخ الإطلاع 2016/10/21).

(29) – Andrew. england,"Sovereign Wealth Funds Lose Their gloss: Downturn hits Gulf's national investment vehicles",Middle East & North Africa, Financial Times, Januray 28,2009.(Avaitable at: https://www.ft.com/content/9d0c9ff2-ed5b-11dd-88f3-0000779fd2ac)

(30) -عرفان الحسيني،" نحو تنمية خليجية لا تعتمد على النفط «، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 428، وزارة الطاقة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص -24.